الخدمات الاستشارية لمناخ الاستثمار

مجموعة البنك الدولي

برنامج المعاملات المضمونة وسجلات الضمانات العينية

يشير مصطلح "المعاملات المضمونة" إلى المعاملات الائتمانية التي يحتفظ فيها الدائن بحصة في أموال المدين المنقولة ("ضمانة") لتأمين استرداد القرض أو الالتزام المدين. ويشار أيضاً إلى تلك الحصة في الأموال المنقولة باسم "الحصة الضمانية" أو "الرهن" أو "المبلغ المدين".

وتسهل الضمانات العينية عملية الائتمان بتقليلها من الخسائر المحتملة التي يواجهها المقرضون في حالة عدم السداد. وفي حين يشيع على نطاق واسع استخدام الأرض أو المباني كضمانات مقبولة للقروض، فإن الضمانات المنقولة (مثل المخزونات، أو الحسابات المدينة، أو الماشية، أو المحاصيل، أو المعدات، أو الآلات) لا تُستخدم إلا على نطاق محدود بسبب غياب أو ضعف قوانين وسجلات المعاملات المضمونة. ومن هنا فإن إصلاح إطار الضمانات المنقولة من شأنه أن يمكن مؤسسات الأعمال من الاستفادة إلى أقصى حد من أصولها والحصول على الائتمان اللازم للنمو.

تعزز الأنظمة الحديثة للمعاملات المضمونة الأنظمة المالية من خلال:

للاتصال: تران تي هوا / البنك الدولي

© Vera Blagev / World Bank

© Shehzad Noorani / World Bank

© Alex Baluyut / World Bank

- تنويع الأصول التي تحتفظ بها المؤسسات المالية بحيث تتوزع المخاطر بشكل أكثر فعالية؛
- تقليل التركز في النظام المالي، وذلك بإتاحة فرص الإقراض المربحة أمام البنوك في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بحيث تستطيع التوسع في أنشطتها فيما وراء الشركات)؛
- تحسين سيولة الأصول، وخاصةً الأصول قصيرة الأجل مثل الحسابات المدينة؛
- زيادة المنافسة على الخدمات المالية من خلال تمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من تقديم قروض مضمونة؛
- تعزيز قدرة هيئات التنظيم على تحليل مخاطر المحافظ المالية بما يتفق وكل من نموذجي النُهُج القياسية الموحدة والتصنيف الداخلي للمخاطر؛

وتسهم الأنظمة الحديثة للمعاملات المضمونة في تنمية القطاع الخاص من خلال:

- رفع مستوى الائتمان: ففي البلدان التي يستطيع فيها الدائنون الاعتماد على قواعد أولويات واضحة في حالة التخلف عن السداد، يبلغ متوسط نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي 60%، في مقابل 30% فقط في البلدان التي لا يوجد بها نظام واضح لحماية الدائنين.
- تقليل تكلفة الائتمان: ففي البلدان الصناعية، يحصل المقترض بضمان على مبلغ أكبر تسع مرات، وتزيد فترة السداد بما يصل إلى 11 مرة، وينخفض سعر الفائدة بنسبة تصل إلى 50% مما يحصل عليه المقترض بلا ضمانات.

نهج البرنامج

تقوم مبادراتنا الرامية إلى إصلاح المعاملات المضمونة على ثلاث ركائز هيكلية هي: القانون، والسجلات، والقدرات. وتوفر هذه الركائز الثلاث الأساس لنهج العمليات بمراحله الثلاث، وهي: التشخيص، وتصميم الحلول، والتنفيذ.

الركيزة الثالثة	الركيزة الثانية	الركيزة الأولى	
القدرات	**السجلات**	**القانون**	
لا يوجد سوى القليل، إن وُجد، من تمويل الأصول المنقولة	لا توجد سجلات موحدة، أو توجد سجلات ورقية غير مجدية	تعقد القوانين وتضاربها	الخطوة الأولى التشخيص أين مكمن الخطأ؟
زيادة الوعي، الشراكة مع البنوك والحكومة، وبناء توافق الآراء	تصميم السجلات، التحول إلى برنامج إلكتروني، تقليل زمن التسجيل وتكلفته والأعمال الورقية	توفيق وتحديث الإطار القانوني	الخطوة الثانية تصميم الحلول **كيفية الإصلاح؟**
عقد ورش عمل، ومؤتمرات، والتواصل مع أجهزة الإعلام والدورات التدريبية	الزيارات التفقدية، تقديم العروض وتصميم السجلات	المشورة وتقديم النصح بشأن القوانين واللوائح، والمساعدة في وضع المسودات	الخطوة الثالثة التنفيذ

إدارة التواصل مع أصحاب المصلحة، والمتابعة، والتقييم

يشترك في إدارة برنامج الإقراض المضمون كل من إدارة الحصول على التمويل ومناخ الاستثمار التابعة لمؤسسة التمويل الدولية، وبرنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (FIAS) وهو خدمة استشارية متعددة المانحين معنية بمناخ الاستثمار تديرها مؤسسة التمويل الدولية وتحظى بمساندة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبنك الدولي. ويقدم برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي النصح لحكومات البلدان النامية والسائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق بشأن كيفية تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب والمحليين.

قصص نجاح

الصين

في أعقاب الحدث التاريخي المتمثل في سن قانون الملكية في الصين بدعم من برنامج المعاملات المضمونة التابع لمؤسسة التمويل الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2007، أنشأ مركز معلومات الائتمان ببنك الشعب الصيني سجلاً وطنياً على الانترنت لرهونات المبالغ المدينة، وهو الأول من نوعه في الصين. ويتسم هذا السجل الجديد للمبالغ المدينة بسهولة الاستخدام والكفاءة، إذ يحتوي على جميع السمات الرئيسية لأي سجل حديث للضمانات المنقولة. وبالتزامن مع بدء العمل بهذا السجل، أصدر بنك الشعب الصيني أيضاً قواعد لتسجيل المبالغ المدينة تسير على نهج المبادئ الحديثة لتسجيل الضمانات. وأعلن مركز معلومات الائتمان في يونيو/حزيران 2009 عن تحقيق أثر مذهل تمثل في:

- تسجيل أكثر من 75 ألف قرض يتجاوز حجمها 570 مليار دولار أمريكي. وإجراء أكثر من 100 ألف بحث في محتويات السجل.
- من بين عمليات التمويل الجديدة البالغ حجمها 570 مليار دولار أمريكي، كان ما يقرب من 240 ملياراً يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت بتمكنها من الحصول على ائتمان نحو 50 ألف مؤسسة.
- قفزت النسبة المئوية للإقراض المستند إلى منقولات في الصين من 12% قبل الإصلاح إلى 20% بعده.
- نشأ نشاط التخصيم (صناعة العومنة) في الصين وبلغ حجم الديون المحلية التي تم تخصيمها ما يعادل 21 مليار دولار أمريكي.
- شارك أكثر من ثلاثة آلاف شخص في ورش عمل ودورات تدريبية وأنشطة لرفع مستوى الوعي.
- كان من بين مستخدمي السجل البالغ عددهم خمسة آلاف مستخدم، بنوك، وشركات ضمان، وشركات محاماة، وشركات تمويل، ومكاتب رهونات. كانت تجربة المستخدمين مع نظام التسجيل إيجابية للغاية.

فييتنام

أجرت مؤسسة التمويل الدولية تشخيصاً لنظام المعاملات المضمونة في فييتنام وقدمت تقريراً يحتوي على توصيات للحكومة بشأن كيفية تحديث هذا النظام. وبحلول عام 2009، كانت وزارة العدل قد نفذت عددا من هذه التوصيات بمساندة من مؤسسة التمويل الدولية (من بينها إصدار مرسوم جديد بقانون المعاملات المضمونة)، وهي تعمل الآن على إنشاء سجل جديد للضمانات المنقولة يعتمد على الإنترنت. وقد أحدثت الإصلاحات التي تم إدخالها أثراً إيجابياً ملموساً بالفعل على القطاع المالي في فييتنام، كما يلي:

- إنشاء نظام للمعاملات المضمونة بإصدار المرسوم بقانون المعاملات المضمونة (نشر في الجريدة الرسمية في يناير/كانون الأول 2007) ، يعزز حقوق الدائنين والمدينين من خلال: توسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات، وتسهيل تسجيل الحصة الضمانية، وحماية الدائنين الحائزين على ضمانات، وإرساء نظام أولويات واضح في حالة عدم السداد، وتسهيل آليات الإنفاذ.
- زيادة عدد القيود بالسجل الوطني للمعاملات المضمونة من 43 ألفاً في عام 2005 (عندما بدأ المشروع) إلى 120 ألفاً بحلول نهاية عام 2008، وهو ما يثبت أن التمويل بضمان المنقولات قد ازداد بكل تأكيد بعد إدخال الإصلاحات. وتم أيضاً إجراء 3200 بحث عن الحصص الضمانية القائمة في عام 2008.
- تحسن سبل الحصول على ائتمان حسبما أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008. وارتفاع مؤشر الحقوق القانونية، الذي يقيس قوة أنظمة التمويل المضمون، من 4 إلى 7.
- ازدياد وعي أصحاب المصلحة الفييتناميين، بمن فيهم ممثلو القطاع العام والقطاع الخاص/القطاع المالي، بمنافع نظام المعاملات المضمونة. وأسهم البرنامج في تسهيل التدريب من خلال تنظيم ورش عمل لأكثر من 200 ممارس ومختلف أصحاب المصلحة.

أهداف البرنامج

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في زيادة قدرة الشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الحصول على الائتمان، وذلك من خلال وضع الإطار القانوني والمؤسسي الملائم لتوفير وتسهيل استخدام الأصول المنقولة كضمانات للقروض. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تقوم مشروعاتنا الاستشارية على ثلاث ركائز هيكلية هي:

- الإطار القانوني: تقديم المشورة للحكومات، والمشرعين وصانعي السياسات، ومختلف أطراف القطاع المالي، بشأن التحسينات اللازم إدخالها على البنية الأساسية القانونية والرقابية من أجل تعزيز الإقراض المضمون.
- السجلات: تقديم المشورة الفنية للحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في إنشاء سجلات جديدة للضمانات العينية أو تحسين السجلات الموجودة.
- بناء القدرات: توفير التدريب ورفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة العامة (بمن فيهم القضاة) بشأن الامتثال للقوانين والتنظيمات الجديدة. ورفع مستوى الوعي بين الدائنين بشأن استخدام النظام الجديد المطبّق وتدريب الدائنين على أساليب الإقراض المستند إلى أصول.

© للاتصال: توماس سينيت / البنك الدولي

© للاتصال: كيرت كارنيمارك / البنك الدولي

الشركاء

حظيت مؤسسة التمويل الدولية بمساندة قيمة في شكل إسهامات مالية لتطوير برنامجها الخاص بالمعاملات المضمونة من كل من سكرتارية الدولة للشؤون الاقتصادية بالحكومة السويسرية، وحكومة هولندا من خلال برنامج الشراكة الهولندي مع مؤسسة التمويل الدولية (NIPP). وتقوم لجنة استشارية رفيعة المستوى تتألف من خبراء ومؤسسات دولية للمعاملات المضمونة، مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، بتقديم الإرشاد والمشورة الفنية من أجل تطوير هذا البرنامج. ولمعرفة المزيد عن خدماتنا يرجى الاتصال ببرنامج الإقراض المضمون،. ونحن نرحب ب:

- العملاء الذين يتطلعون إلى تحسين إطار الإقراض المضمون في بلادهم؛
- المانحين الملتزمين بتحسين سبل الحصول على الائتمان؛
- الوكالات الدولية أو الإقليمية الراغبة في المشاركة في مشاريع الإقراض المضمون.

مسؤول الاتصال:

أليخاندرو ألفاريز دي لا كامبا
مدير برنامج المعاملات المضمونة
بريد إلكتروني: AAlvarez1@worldbank.org
هاتف: +1 202 458 0075